

الخدمات البلدية في قضاء النجف خلال (1921. 1958) مشروعاً الماء والكهرباء انموذجاً (دراسة تاريخية)

م.م بنين عوده عبد

الأمانة العامة للمكتبة المركزية، جامعة الكوفة

استلام البحث: 28-06-2025 مراجعة البحث: 06-07-2025 قبول البحث: 06-08-2025

الملخص

يتناول هذا البحث دراسة تاريخية معمقة لتطور الخدمات البلدية في مدينة النجف خلال الفترة الممتدة من عام 1921 وحتى عام 1958، مسلطاً الضوء على مشروعي الماء والكهرباء بوصفهما أنموذجين رئيسيين يعكسان واقع البنية التحتية والخدمات العامة في المدينة خلال تلك الحقبة. ويهدف البحث إلى تحليل دور المؤسسات البلدية والحكومات المتعاقبة في التخطيط والتنفيذ، والتحديات التي واجهت تطوير هذه الخدمات، سواء كانت اقتصادية أو إدارية أو اجتماعية، اعتمدت الدراسة على وثائق رسمية وتقارير بلدية ومحاضر اجتماعات مجلس البلدية، بالإضافة إلى شهادات تاريخية وصحفية معاصرة. وتُظهر النتائج أن مشروعي الماء والكهرباء شكلاً محورياً أساسياً في جهود التحديث في النجف، رغم ما رافقهما من صعوبات تتعلق بضعف التمويل، ونقص الكوادر الفنية، ومحدودية الاستجابة الحكومية المركزية. كما توضح الدراسة تفاعل المجتمع المحلي ومساهمته في الضغط على السلطات لتطوير هذه الخدمات الحيوية.

الكلمات المفتاحية: قضاء النجف - مشروع الماء والكهرباء - الإدارة - بلدية المجلس النيابي - الضرائب، مدير قائم مقام خدمات

Abstract:

This research offers an in-depth historical study of the development of municipal services in the city of Najaf during the period from 1921 to 1958, highlighting the water and electricity projects as two key models that reflect the reality of the city's infrastructure and public services during that era. The research aims to analyze the role of municipal institutions and successive governments in planning and implementation, and the challenges faced in developing these services, whether economic, administrative, or social. The study relies on official documents, municipal reports, and minutes of municipal council meetings, in addition to contemporary historical and journalistic testimonies. The results demonstrate that the water and electricity projects constituted a fundamental focus of modernization efforts in Najaf, despite the difficulties they faced related to weak funding, a shortage of technical personnel, and a limited central government response. The study also demonstrates the interaction of the local community and its contribution in pressuring the authorities to develop these vital services.

Keywords: Najaf District - Water and Electricity Project - Administration - Municipality of the Parliament - Taxes, Director of Services.

المقدمة

تتناول هذه الدراسة دور بلدية قضاء النجف في تحديث وتطوير البنى التحتية خلال تلك الفترة (1921.1958م)، في العراق، وهي فترة شهدت تحولات إدارية وتنموية مهمة، انعكست على المدن العراقية ومنها مدينة النجف ذات الأهمية الدينية والاجتماعية، كما تعد تلك الفترة مرحلة محورية في تاريخ العراق الحديث عموماً وتاريخ مدينة النجف خصوصاً حيث تركزت الدراسة على الجهود التي بذلتها بلدية قضاء النجف في مجالات الخدمات العامة كمشروع الماء والكهرباء ودورها في تطور القضاء وانتعاش الحياة فيه، كما تسعى إلى إبراز المعارضات من الحكومة المركزية، كما وضحت دور الأهالي ومعارضتهم

لدفع الضرائب واعتبارها بدعة سياسية، وايضاً ركزت على الاعتماد على الخبرات الألمانية والبريطانية في التخطيط للمشاريع وتنفيذها، ومراعاتها للطبقة الفقيرة وتكلفت اغلب تلك المشاريع بالنجاح.

المحور الأول: النشأة والتطور

الهيكل الإداري لبلدية النجف

ظهرت البوادر الأولى لتأسيس البلديات على يد الدولة العثمانية وذلك عندما شرعت بتأسيس البلديات في الولايات التابعة لها في عام 1869، حيث أسست أول دائرة بلدية في ولاية بغداد، كما تم انشاء عدد من البلديات في كل من سنجق كربلاء والديوانية، وبدوره أدى الى انشاء البلديات في بعض الاقضية منها (قضاء النجف، وقضاء الهندية، والحلة، وخانقين وغيرها) (1).

وعند حلول عام 1877، بدا الاهتمام الفعلي للدولة العثمانية بتشكيل المجالس البلدية وتنظيم اعمالها وفق قانون صدر عام 1877، ونص هذا القانون على عدة أمور منها انشاء بلدية ومجلس بلدي في كافة الولايات التابعة ادارتها للدولة العثمانية، وحسب ما نص هذا القانون بالزامية ان تتألف البلدية من (دائرة البلدية . والجمعية البلدية . والمجلس البلدي) كما حددت أعضائها قدر عددهم ما بين (12.6) عضواً وعلى ان يتراأس أحد هؤلاء عضوية المجلس البلدي كما حددت مهام المجلس البلدي وغيرها من الامور اتضحت في هذا القانون (2).

اما فيما يتعلق ببلدية قضاء النجف، ففي عام 1875، تأسست بلدية النجف وفي عام 1882، تأسست بلدية ناحية الكوفة، وقد شغل المنصب فيها مدير ناحيتها حتى عام 1918، وقد فصل فيما بعد بين المنصبين (3).

تألفت بلدية النجف من رئيس وأعضاء وهم:

. الحاج عباس أفندي رئيساً

. مهدي اغا عضواً

. احمد اغا عضواً

. سيد محمد اغا عضواً

. سيد هاشم اغا عضواً

. حسين أفندي كاتباً

تمتعت بلدية النجف في ذلك الوقت بصلاحيات عدة منها ترميم المراقد والابنية المقدسة وكان اول ترميم قامت به عام 1897، هو ترميمها لراس المنارة الشمالية والصفائح الذهبية الخاصة بمرقد الامام علي (ع) (4)،

وايضاً قامت بعدة اعمال أخرى منها الحراسة الليلية، وتنظيم اجازات البناء، وتنظيف الشوارع وإضاءةها، وتأمين مياه الشرب الذي يجهز بواسطة السقائين مقابل مبلغ معين (5).

وخلال الأعوام (1883-1886)، تولى السيد (محمد سعيد أفندي) رئاسة بلدية النجف، وشهدت النجف تطوراً ملحوظاً خلال عام 1884، فقد تم مد اسلاك التلغراف تربط قضاء النجف ببقية المدن الأخرى (6).

وايضاً تم حفر عدة أنهر لغرض إيصال الماء للقضاء وانتهاء مشكلة شحة المياه الا انها لم تستمر طويلاً ومن هذه الأنهر (نهر عبد الغني، ونهر الحميدية)، وغيرها من مشاريع الماء الأخرى، وتم انشاء خط للسكك الحديدية (الترامواي) ما بين قضاء النجف والكوفة (7)، دخلت النجف عام 1911م، اول سيارة وكانت اعجوبة للعوام (8).

وبمجيء الاحتلال البريطاني للعراق اعيد التقسيم الإداري للبلاد بشكل عام حيث تم تقسيمه الى (15) مقاطعة وكل منطقة قسمت الى (40) منطقة عين في كل منطقة ضابط عسكري بمنصب مساعد الحاكم السياسي (9).

تنبهت الإدارة البريطانية على ضرورة الاهتمام بالأوضاع البلدية لكل من قضاء النجف وناحية الكوفة كونها مناطق قابلة للزيادة في اعداد سكانها، كما اكدت إدارة الحاكم المدني العام بان بلدية كل من النجف والكوفة وحدتان مستقلتان في عملهما (10).

سعت الإدارة البريطانية بجملة من الإجراءات كوسيلة لتطوير الواقع الخدمي للقضاء، فقامت بإعادة ترتيب وتأمين جباية رسوم البلدية لأنها كانت غير منتظمة، كما قامت بحملات تنظيف المدينة، وتوفير المياه الصالحة للشرب ودفع ما يسمى بمخصصات اودة (11).

وايضاً من الإجراءات الأخرى قامت البلدية آنذاك بترميم كل من سراي الحكومة والاملاك الحكومية، وبناء عدد من المستوصفات، وإيجاد حل لتصريف المياه وفتح شوارع جديدة وواسعة، وتأسيس مكتب صحي من اجل النهوض بالواقع الصحي، وحرصت الإدارة البريطانية على التقليل او الحد من انتشار الأوبئة والأمراض (12).

كما سعت الإدارة البريطانية جاهدة على فرض مجموعة من الضرائب كوسيلة لتحسين الواقع الخدمي في القضاء على وجه الخصوص فقد فرضت ضريبي (الخزن . والرسو) (13)، جابهت الإدارة البريطانية معارضة من قبل الأهالي الذين اعتبروها بدعة، في حين بعث رجال الدين وكلائهم لغرض اعفائهم من الضرائب، بالإضافة الى ضريبي الخزن والرسو فرضت ضرائب أخرى واهم هذه الضرائب المجبأة في قضاء النجف وناحية الكوفة خلال 1918م هي (ضريبة السكن . ضريبة الماء . ضريبة البناء . ضريبة الجزر . ضريبة الزيت . ضريبة الوردية . الضريبة الميدانية (الساحة) . ضريبة الدلاية . ضريبة الحراسة . ضريبة العبارات) (14).

استمر العمل بنظام جمع الرسوم وفرض الضرائب حتى بعد جلاء الإنكليز عام 1920م، كما منع اصدار المؤن من النجف الا بأذن الحكومة المحلية آنذاك.

المجلس البلدي في قضاء النجف (1921.1958)

الهيكل الإداري

عام 1926م تأسس المجلس البلدي في قضاء النجف، وضم في عضويته عدد من تجار ووجهاء النجف منهم

مدراء المجلس البلدي:

. عبد الرزاق شمسة

. احمد حسين نجم

. محمد سعيد شمسه

. محمد علي كمونة

أعضاء المجلس البلدي:

. السيد ناصر كمونة

. السيد حسين جريوي

. السيد عبود السيد سلمان

. السيد سعيد السيد سلمان

. السيد عباس الكلدار

. حسين شلاش

. الحاج احمد أفندي

. عباس علي دوش

. غني شمسة

. صالح ملا عبد الغني (15).

جدول يوضح فيه قائممقاموا قضاء النجف خلال (1921. 1958) (16)

مدة الإدارة		الاسم	
1921	1920	السيد نوري السيد عزيز الياسري	1
1922	1921	علي حسين مظلوم	2
1923	1922	احمد عزت البغدادى(احمد الحاج رشيد)	3
تولى لمدة اشهر	1923	صديق الدملاجي	4
1925	1923	عبد العزيز عبد الله	5
1927	1925	عبد الله مصطفى المظفر	6
1928	1927	علي البازركان	7
1930	1928	شاكر فهمي	8
1931	1930	بدر الدين السويدي	9
لم يباشر بوظيفته	1931	احمد افندي الظاهر عين	10
1932	1931	جعفر حمندي	11
1934	1932	شاكر حميد	12
تولى لمدة اشهر	1934	عبد الحميد الدبوني	ع 13
1936	1934	خليل عزمي	14
1938	1936	صالح حمام	15

1939	1938	عبد الله علوان	16
1940	1939	حسن التكريتي	17
1941	1940	عبد الله رحمن جودة	18
تولى لمدة اشهر	1942	شاكر محمود	19
1943	1942	ناجي جوهر	20
1945	1943	حسن مصطفى الجواد	21
تولى لمدة اشهر	1945	عبد الكاف محمد عارف	22
1946/6/6	1945/11/20	توفيق الحاج عذار	23
1946/11/16	1946/6/7	عباس البلداوي	24
1947/11/	1946/11/25	هاشم رزين	25
1948/4/19	1947/12/21	خليل زيدان	26
1950/7/8	1948/4/20	لطفي علي	27
1951/4/9	1950/7/17	داود سلمان البياتي	28
1952/2/27	1951/4/10	ضياء شكارا	29
1953/3/23	1952/12/9	لطفي علي	30
1956/7/21	1953/3/29	مهدي هاشم	31
1957/3/23	1956/7/30	محمد حسن صادق	32
1958/2/3	1957/3/23	لطفي علي	33
1959/1/24	1958/2/3	تقي هادي القزويني	34

الثاني:

مشروع ماء النجف في ظل إدارة المجلس البلدي خلال (1921.1958)

كانت العلاقة ما بين المجلس البلدي في قضاء النجف وما بين الإدارة المركزية في بغداد متذبذبة وهذه العلاقة انعكست بدورها على عملية تنفيذ المشاريع وتوقفها لعدة أسباب منها ولوجود معارضة من الإدارة المركزية في بغداد بسبب قلة

الإمكانيات المالية وخصوصاً ان انجاز المشاريع الكبيرة يتطلب موافقة الحكومة والإدارة المركزية لكي تمنح إجازة تنفيذها وهذا كله يقف عائقاً امام تنفيذ المشاريع الخدمية، وايضاً معارضة الأهالي دفع الضرائب.

كان لموقع النجف على حافة صحراء الجزيرة العربية وبعيداً عن الأنهار سبب لها مشكلة كبيرة في عدم وصول الماء لها، لذا حظيت النجف باهتمام واسع وكبير من قبل وجهاء النجف الميسورين والعلماء ورجال الدين، وكان اول من بادر بذلك الاهتمام الحاج (عبد المحسن شلاش) خلال وزارته (22 تشرين الثاني 1923)، من خلال طرح فكرة جمع التبرعات من الأهالي، لغرض تنفيذ مشروع إيصال الماء لمحلات النجف، والصحن الحيدري، فقد تبرع رئيس التجار الهندي الأصل (الحاج رئيس محمد علي)، وتم الاتفاق مع الحكومة العراقية على إيصال الماء من خلال جدول (بني حسن)، اضافة لتلك التبرعات تم الاتفاق على زراعة ضفتي النهر لغرض انفاق وارداتها المالية على المشاريع البلدية الأخرى⁽¹⁷⁾.

لم ينحصر الاهتمام بهذا المشروع الى هذا الحد بل تعدى ذلك فقدم رئيس الوزراء (جعفر العسكري) آنذاك (1926.1927)، الاهتمام والتأييد والدعم الكامل للمشروع وصادق على إجازة تنفيذ المشروع، وحظي هذا المشروع بحضور الملك فيصل الأول حفل الافتتاح وبرفقته رئيس البلدية الحاج عبد الرزاق شمس وبعض وجهاء النجف، الا ان هذا المشروع لم يدم بسبب استقالة وزارة جعفر العسكري، وتولى بعده ياسين الهاشمي وكان من المعارضين لتنفيذ هذا المشروع، بحجة ان أموال التبرعات غير كافية، وان العشائر هي من سيتولى تنفيذ المشروع من خلال الحفر اليدوي للترعة⁽¹⁸⁾.

وعند إقرار الميزانية العامة 1928م، من خلال جلسة المجلس النيابي أعرب النائب (كاظم السيد سلمان) عن استغرابه لعدم ذكر موضوع اسالة ماء النجف، لذا فقد اثار مناقشة إعادة العمل بالمشروع مرة أخرى، كما خاطب (محمد امين زكي) وزير الاشغال والمواصلات، فكان جواب وزير الاشغال والمواصلات بان وزارة الداخلية وافقت على طلب الحاج رئيس ومنحته الاجازة⁽¹⁹⁾.

وظل مشروع إيصال ماء النجف الشغل الشاغل وي طرح باستمرار لغرض إيجاد حل نهائي لتلك المشكلة، فقدم الحاج (اغا احمد ابو شهري) عام 1927م بطلب للحكومة العراقية لغرض الموافقة له على نصب مضخة للماء على نهر الكوفة لإيصال الماء الى النجف عن طريق مد الانابيب، وتمت الموافقة لهذا المشروع، حيث تم شراء ما يستلزم من معدات ومكائن والآلات من المانيا، وفي عام 1928م تم نصب المضخة وتكامل هذا المشروع بالنجاح⁽²⁰⁾.

وفي عام 1932م، تم انجاز مشروع اخر سمي المشروع (بجدول الأمير غازي)، فقد تمخض هذا المشروع عن طريق طلب بعض النجفيين من الإدارة المحلية بشق جدول من (ابي صخير) الى القضاء وحظي هذا المشروع بحفل افتتاح كبير حضره قائمقام النجف (جعفر حمدي)، وايضاً قائمقام ابي صخير، بالإضافة الى بعض الزعماء والوجهاء، وعلى إثر انجاز هذا المشروع بدأ العمل بإقامة مشاريع زراعة الأراضي في النجف⁽²¹⁾.

استمرت عمليات اومشاريع إيصال الماء للنجف، ففي عام 1932م، ايضاً تم بناء خزانين لغرض خزن المياه في محلة (الأمير غازي)، احدهما كبير الحجم حديداً وتم نصبه بواسطة ثلاثة أعمدة، اما الخزان الثاني فقد تم انشاؤه من الطابوق

والاسمنت وتم تقسيمه لثلاثة احواض ولكل حوض حنفية خاصة به لغرض تجهيز السقائين بالماء مقابل (فلس) وبدورهم يقومون ببيعه على الأهالي في البيوت بمبلغ (5.4) فلس، اما الفقراء فكانوا يحصلون على الماء مجاناً (22).

ولغرض إيصال الماء للصحن الحيدري ولمحلات النجف القديمة، فقد تم مد انابيب لها من الاحواض في عام في عام 1933م، وبذلك انتعشت المقاهي والمطاعم بوصول الماء لها (23)، وايضاً أجريت تطورات على هذا المشروع فقد ساهمت الحكومة العراقية في عام 1938م، بشراء عدد من الآلات والمكائن لغرض زيادة إنتاجية المشروع وإيصال الماء لكل محلات النجف بما فيها محلة (الأمير غازي) (24).

بالإضافة لكل مما سبق ففي عام 1939م، تم زيادة عدد الانابيب وربطها بناحية الكوفة، والقيام بأنشاء احواض خاصة لتصفية المياه بعد سحبها من نهر الفرات وإيصالها الى قضاء النجف (25)، فقد تم تبليغ أهالي النجف بتقديم طلب لدائرة المشروع لغرض ربط منازلهم بالأنابيب الجديدة التي تزودهم بالماء المصفى، اما الفقراء فكان تزويدهم بالماء بأجور مخفضة جداً، وقد كان سعر الاشتراك بداية الامر (100) فلس تم خفضه فيما بعد الى (75) فلس بموجب موافقة وزارة الداخلية وموافقة متصرف لواء كربلاء (26).

راعت مشاريع إيصال ماء النجف الفقراء والمعوزين بشكل خاص، فتم تزويد تلك العوائل بمقاييس الماء بطبيعة الأقساط المريحة فقد تراوحت ما بين (64) أقساط، كما تم وضع حنفيات الماء في المدينة القديمة بناءً لطلب وتعليمات وزارة الشؤون الاجتماعية ومراعاً للفقر تم وضع ثلاثة حنفيات في الاحياء الأكثر فقراً، وأدى هذا الاجراء الى اقبال الأهالي لتقديم طلباتهم لإيصال الماء لبيوتهم (27).

استمر مشروع ماء النجف لعام 1928م، بالعمل حتى حلول عام 1949م، الا انه لم يعد يلي سوى فقط خمس الحاجات، في حين كان اغلب الأهالي يصل لهم الماء مرة بالأسبوع او مرة لكل أسبوعين في ساعات متأخرة من الليل، وقد دفع هذا الامر الفقراء الى شرب المياه الملوثة من الابار (28).

ففي (21 كانون الأول 1949م)، طالبت وزارة الداخلية، وزارة المالية بالزامية الامر للحصول على قرض قدر مبلغه (170) ألف دينار من (مصرف الرافدين) (29)، بناءً على مطالبات مجموعة من المهندسين ووزارة الداخلية بضرورة القيام بمشروع إيصال ماء جديد للنجف سبب تردي المشروع القديم، وهذا ايضاً ما اكده تقرير متصرف لواء كربلاء بتردي المشروع القديم ولا بد من انشاء مشروع جديد من اجل حل اوانهاء ازمة الماء في القضاء (30).

عند حلول عام 1950م، وبإحدى الجلسات النيابية المنعقدة طرح النائب (عباس السيد سلمان) مشكلة ماء النجف، ووجه سؤالاً لوزير الداخلية ما هو السبب الرئيسي وراء التأخير في منح القرض لبلدية النجف (31).

قدرت كميات الماء الواصلة للنجف بحوالي (500) ألف غالون يومياً في عام 1951م، في حين قدرت حاجة النجف اليومية للماء بحوالي أربعة ملايين غالون في اليوم الواحد كما انها لا تصلح للشرب ايضاً (32)، جاء في تقرير متصرف لواء كربلاء

(6 اب 1952)، ما يؤكد بان مشروع ماء النجف القديم لا يفي بالغرض على الرغم قد أجريت عدة تحسينات عليه، وهذا ما دفع بالنائب (عباس السيد سلمان) الى توجيه سؤالاً لوزير الداخلية (عمر نظمي) ماهي اخر المستجدات لمشروع ماء النجف فأجابه قائلاً : بان المشروع الجديد احيل لشركة (لنج) البريطانية وقدرت كلف المشروع بحوالي (300) الف دينار، الا ان الشركة تلتك بعملها حالها حال بقية الشركات البريطانية الأخرى، كما عرض مشروع ماء النجف ايضاً على رئيس الوزراء آنذاك (نوري السعيد) عند زيارته لقضاء النجف عام 1956م، فقد اكد على ضرورة انجاز المشروع وبالفعل تم انجاز مشروع ماء النجف الذي تم افتتاحه في اذار 1957م⁽³³⁾.

المحور الثالث:

مشروع كهرباء النجف في ظل المجلس البلدي خلال (1921.1958م)

اما بالنسبة لمشروع الكهرباء في النجف فلم ترى النجف أي مشروع، فقد كانت تعتمد على (الفوانيس) و(الشموع) لإنارة البيوت والشوارع، حتى عام 1923م، فتم ربط مولد مع ماكينة الماء التي كانت قد نصبت على جدول (بني حسن)، وتم في هذا العام ايضاً إيصال الكهرباء للعتبة الحيدرية، والشوارع المحيطة بها⁽³⁴⁾، ووصف لنا تقرير المهندس الميكانيكي لدائرة الاشغال العمومية حول مشروع كهرباء النجف وهذا نص ما جاء فيه: "تتألف ماكينة التوليد من محرك عامودي بقوة (100) حصان يشتغل بالنفط الأسود وله ذراعين وبحركة دفعيتين وفايشه يدير مولد كهربائي (دينامو)، بقوة (55 كيلو واط) على (220 فولت) وسرعته (930 دورة في الدقيقة) وكل هذا موضوع ضمن بناء متين....." تنتقل القوة الكهربائية بضغط منخفض بواسطة سلكين نحاسيين عاديين ومربوطين بموانع كهربائية على رؤوس اعمدة خشبية تخترق الشوارع والسوق حتى تصل إلى الجامع، وفي بوابة الجامع تواصل سيرها على اسلاك مكسوة بثوب من المطاط مثبتة بين مصاربات خزفية وهناك في الصحن تنقسم على مجاري ذات (20 أمبير)وتم تتفرع إلى (12 مجرى) ذا (12 مصباح) وذلك بواسطة نوع من الفتائل الكهربائية موضوعة داخل صناديق التوزيع، وقد مر في الشوارع والاسواق المجاورة للجامع اسلاك فرعية منها تؤلف من سلكين نمرة (4) ومنها نمرة (8) والغرض منها تنوير الشوارع بالكهرباء... إن جميع الآلات والاجهزة من معمل ألماني ومن النوع الفاخر وانها ملائمة للغرض المعدة له... وقد نصب الماكينات مهندس وطني وخبير هو الحاج عبد الحسين اما الخطوط الناقلة للقوة والخطوط الداخلية فقد ركبها احد مهندسين في بغداد المدعو اكبر علي فأن اعماله ظهرت وافية بالمرام ولكن لاحظنا في اثناء التفتيش بعض النقاط التي تحتاج إلى تبديلات طفيفة فأطلعنا عليها ولا بد من اجراء هذه التبديلات. إن الماكينة الخاصة بالحاج معين الطهراني ووكيله في النجف هو ابن اخيه اغا محمد⁽³⁵⁾.

طالب أهالي محلة (الأمير غازي)، إدارة بلدية النجف باحتياجها لزيادة الانارة في المحلات والشوارع، وبناءً على ذلك قدمت بلدية النجف طلب لصاحب المشروع بشراء ماكينة جديدة، لغرض اكمال إيصال الطاقة الكهربائية لكل محلات القضاء، كما اتفقت لجنة الكهرباء مع شركتي (فارس المحدودة) وشركة (ما بين النهرين) من اجل شراء ماكينة كهرباء بقوة (75) حصاناً، وفي عام 1934م، نفذ المشروع، وفي عام 1937م، تم توقيع عقد ما بين بلدية النجف ووكيل الشركة الألمانية (فرتز بوتمن

(، والذي نص على تزويد قضاء النجف بماكنتين لتوليد الطاقة الكهربائية، ويجب ان تكون سعة الواحدة منها (160) حصاناً، وفي (1 تموز 1937م)، وصلت الماكنتان ميناء البصرة، ولغرض تنفيذ المشروع أرسلت الشركة الألمانية مهندساً الى القضاء من اجل إتمام التنفيذ واختيار المكان المناسب لوضع تلك الماكنتان⁽³⁶⁾).

قامت إدارة بلدية النجف بتبليغ الأهالي في القضاء بضرورة تغيير اجهزتهم الكهربائية بسبب الاختلاف ما بين الماكنتان القديمة في نوع التيار (E.C) والماكنتان الجديدة نوع تيارها (D.C) ، وتطلب الامر تغيير الميزانيات القديمة ايضاً، وتم اكمال البناية الخاصة ببلدية النجف في (15 اب 1937م)⁽³⁷⁾.

وفي عام (1937م)، تم الشروع في تنفيذ مشروع جديد من خلال تحويل مبالغ الماكنتان وأجهزتها لبلدية قضاء النجف وبالفعل نقلت الماكنتان من ميناء البصرة الى النجف، وعند حلول عام (1938م)، نصبت تلك الماكنتان عند جدول (الأمير غازي)، كما نقل معها صناديق خاصة بالأسلاك الكهربائية⁽³⁸⁾.

في (كانون الثاني 1939)، أرسل (فرتز بوتمن)، وكيل الشركة الألمانية لجنة خاصة تتألف من (14 مهندساً)،

لغرض دراسة البدء بالمشروع من اجل نصب الاعمدة وانارة المحلات والبيوت والشوارع، وشمل المشروع ايضاً ناحية الكوفة، وفي (اب 1939م)، اتخذت بلدية النجف جملة من الإجراءات لغرض الإنجاز فقامت بتعيين هيئة مشرفة على تنفيذ المشروع بشكل فني، كما طالبت بلدية النجف الأهالي بتقديم الطلبات ودفع التأمينات الخاصة لكي تزودهم بالكهرباء، مقابل اشتراك قدر ب (500) فلس.

بدا التنفيذ الحقيقي للمشروع في يوم (30 اب 1939م)، فقد نصبت الاسلاك وعلقت المصابيح وكانت نقطة البداية لهذا المشروع هو المرقد الحيدري اما اول طلب قدم باسم (حميد السكافي) الى مدير إدارة مشروع ماء وكهرباء النجف في محلة المشراق، وتم تزويده بمقاييس رقم (19457799) في (14 اب 1939م)⁽³⁹⁾.

انتعشت محلات النجف بوصول الطاقة الكهربائية اليها وخصوصاً محلة (الأمير غازي) و(محلة المشراق)، زود القضاء بالكهرباء بساعات محدده حيث يبدأ تزويدها من غروب الشمس وينتهي قبل شروقها، وتم ترك العمل بالماكنتان القديمة والاعتماد على الماكنتان الجديدة فقط، وايضاً تم تزويد الأهالي بأجهزة الحماية لغرض تلافي ما يحدث من حوادث بالإضافة لكل مما سبق فقد زودت المساجد بالطاقة الكهربائية وايضاً زودت حوانيت الفقراء بالكهرباء دون وضع المقاييس لها⁽⁴⁰⁾.

شهدت كهرباء النجف تطوراً كبيراً بعد انتهاء عام 1952م، على أثر شراء بلدية قضاء النجف لطواقم كهربائية قدرت سعتها بحوالي (200) كيلو واط وكان شراءها بطبيعة الأقساط فيدفع حوالي (3000) دينار سنوياً⁽⁴¹⁾.

كانت هناك مطالبات اثناء عقد جلسة المجلس النيابي بضرورة تخفيض سعر الوحدة الكهربائية في كل من قضاء النجف وناحية الكوفة، فكان سعر الوحدة الكهربائية يتراوح ما بين (35.30) فلساً للكيلو واط الواحد، وخلال سنوات

(1956.1957.1958م)، لم تشهد كهرباء النجف أي تطوراً وإنما بقيت مشاريع الكهرباء خلال تلك السنوات مجرد مناقشات ولم تنفذ (42).

كما شهدت النجف خدمات بلدية أخرى منها فتح عدة شوارع كشوارع النعمان عام (1935م)، وشارع سعد صالح عام (1936م)، وشارع الكوفة عام (1941م)، وشارع الهاتف عام (1943م)، وإيضاً تم إنشاء عدة محلات منها محلة الصالحية ومحلة الأمير غازي، وتوسعت الخدمات البلدية فشملت أيضاً فتح متنزهات وحدائق منها حديقة جبل الحويش وحديقة الأمير غازي ومتنزه الشبيبة، كما انتشرت في النجف عدة حمامات كحمام جاويد وحمام الزهراء وحمام السندي، ولغرض زيادة الوعي الثقافي تم إصدار نشرات خصصت لأهل المطاعم وأصحاب الفنادق والبقالين وباعة اللبان، كما خصص وقت المساء لتنظيف الشوارع بدلاً من النهار للحفاظ على صحة أهالي القضاء وهناك مهام بلدية أخرى منها تسيج المقابر، وإنشاء الكراجات، وشراء سيارة لرش الشوارع (43).

الخلاصة

واهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة في تقييم دور بلدية النجف خلال هذه المرحلة، ومدى تأثير هذا الدور على تطور القضاء في الفترات اللاحقة، بأن لبلدية قضاء النجف دور فاعل وإيجابي في تحديث القضاء في الحقبة الملكية، كما وتوضح بأن على الرغم من أن إمكانياتها كانت محدودة بإمكانات العصر ولكنها أسست لمرحلة لاحقة من التحديث، كما تقدم تقدماً لمدى نجاحها في تحقيق الأهداف الانتمائية، وتدعو إلى المزيد من الدراسات حول البلديات العراقية ودورها في النهضة العمرانية والاجتماعية، فقد لاحظنا خلال دراستنا هذه أن بلدية قضاء النجف سعت وبشكل كبير من خلال عقد جلسات المجلس النيابي للقيام بعدة مشاريع للماء والكهرباء واستطاعت تحقيق بعضها من خلال شراء المكائن والآلات والمعدات والاستعانة بالخبرات الألمان وكذلك البريطانيين، كما وساعدت فكرة فرض الضرائب على تطوير تلك المشاريع، ومع ذلك راعت بلدية قضاء النجف خلال تنفيذ مشاريعها الطبقات الفقيرة أثناء وضع المقاييس الخاصة بمشاريع الكهرباء كما وزودت هؤلاء الفقراء بالماء مجاناً من قبل السقاة، حيث نستنتج مما سبق بأن قضاء النجف انتعش وبشكل كبير في تلك الفترة مقارنة بالفترات السابقة.

هوامش البحث:

1. عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1918.1534، ط1، (إيران: المكتبة الحيدرية، 1994)، ص 30؛ علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد: مطبعة العاني للنشر، 1965)، ص 121 ص 122؛ نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق 1914.1869، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، 1984)، ص 163.

2. عدنان هريز الشجيري، النظام الإداري في العراق (1920.1939) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 2005)، ص 24؛ عبد الله حميد العتابي، البواكير الأولى لبلدية مدينة بغداد، التراث العلمي العربي (مجلة)، جامعة بغداد، العدد (2)، 2017، ص 315.
3. كامل سلمان الجبوري، موسوعة تاريخ الكوفة الحديث 1860.1973، ط1، ج2، (النجف: مطبعة الغري، 1974)، ص16.
4. عبد العظيم نصار، المصدر السابق، ص 218؛ عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن المارشال، (بيروت: مطبعة العرفان للنشر، 1983)، ص 74.
5. حسن الاسدي، ثورة النجف على الإنكليز، (بغداد: دار الحرية للطباعة للنشر، 1975)، ص 141؛ ناهدة حسين ويسين الاسدي، النجف الاشرف في العهد العثماني الأخير والاحتلال العثماني والانتفاضات الشعبية واهم الاسر العلمية النجفية ومجالسهم، (1831.1917)، ط1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016)، ص 41.
6. عبد العظيم نصار، المصدر السابق، ص 218.
7. محمد حسين حرز الدين، تاريخ النجف الاشرف، ج2، ط1، (قم: منشورات دليل ما، 1985)، ص31؛ ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط4، (بغداد: د. مط، 1968)، ص357؛ ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث (1258. 1918)، ط1، (دمشق: دار صفحات، 2014)، ص 297.
8. دخلت اول سيارة للعراق عن طريق حلب في عام 1908م، وفي عام 1914م، بلغ عدد السيارات في العراق اثنتي عشر سيارة. للمزيد من التفاصيل ينظر: علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، (بغداد: مطبعة اسد، 1945)، ص 34.
9. بان راوي شلتاغ، الشامية في سنوات الحكم البريطاني 1918.1920، رسالة ماجستير، (جامعة القادسية: كلية التربية، 2005)، ص 150 ص 152.
10. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ونعيم عبد جودة الشيباوي، الأوضاع البلدية في مدينتي النجف والكوفة من خلال التقرير البريطاني السنوي لعام 1918، حولية الكوفة (مجلة)، مكتبة مسجد الكوفة، العدد (13)، 2013، ص 192 ص 193؛ هنري فوستر، تكوين العراق الحديث، ترجمة عبد المسيح جويده، ط2، (بغداد: مطبعة السريان للنشر، 1945)، ص 381 ص 382.
11. وقف اودة: هو عبارة عن أموال كانت ترسل من (مملكة اودة) في الهند ومقرها (لكنو) الى النجف وكربلاء لتوزع على الفقراء والمحتاجين وبعض طلبة العلم، وعبر هذا المصطلح بلفظة (فلوس الهند) او (دراهم الهند) للمزيد من التفاصيل ينظر: سيف نجاح مرزة أبو صبيح، تاريخ النجف الفكري في عهد المماليك (1750.1831)، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005)، ص 48 ص 49.
12. عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ونعيم عبد جودة الشيباوي، المصدر السابق، ص 204.

13. ضريبة الخزن: وهي عبارة عن ضريبة تفرض على البضائع المخزونة القابضة على الأرصفة النهرية بمقدار عانة على كل باله، ضريبة الرسو: وهي ضريبة تفرض على السفن الراسية على ضفة نهر الكوفة ومقدارها نصف عانة للطن الواحد، وبررت بلدية الكوفة من فرض تلك الضرائب بداعي انشاء وإصلاح وصيانة جدران الأرصفة النهرية للمزيد من التفاصيل ينظر: عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية (1917.1258)، (بغداد: شركة التجارة للطباعة والنشر 1958)، ص 179 ص 180؛ محمد حرز الدين، المصدر السابق، ج 2، ص 102 ص 226 ص 288 ص 397.
14. ارنلد.ني. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولايتين، ترجمة فؤاد جميل، ج 2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، 1992)، ص 262؛ عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، شؤون مقاطعة الشامية من خلال وثائق الاحتلال البريطاني لعام 1918، مج (19)، الباحث (مجلة)، جامعة كربلاء، العدد (25)، 2017، ص 358.
15. حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف، ج 25، ط 1، (قم: مطبعة شريعت، 2009)، ص 16؛ ناجي وداعة الشريس، لمحات من تاريخ النجف، ج 1، (النجف: مطبعة القضاء، 1973)، ص 209.
16. الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: حيدر سعد جواد المرجاني، النجف الاشرف قديماً وحديثاً، ج 2، (د. مكان: د. مط، 1988)، ص 136 ص 139؛ حيدر سعد جواد الابراهيمي، المجتمع النجفي خلال سنوات حكم الملك غازي (1933.1939)، ط 1، (النجف: مطبعة جامعة الكوفة، 2014)، ص 91؛ حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج 25، ص 21.
17. محمد علي كمال الدين، النجف في ربع قرن منذ 1908، ط 1، (بيروت: دار القارئ، 2005)، ص 212؛ محمد راضي ال كعيد الشمري، موقف نواب لواء كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي (1925.1958) ط 1، (كربلاء: مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017)، ص 279؛ جعفر باقر محبوبة، ماضي النجف وحاضرها، ج 1، ط 2، (النجف: مطبعة الآداب، 1958)، ص 184.
18. للمزيد من التفاصيل حول المشروع ينظر: بنين عوده عبد عطية، تطور المؤسسات الخدمية في النجف في العهد الملكي (1921.1958) (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2021)، ص 93.
19. م.م. ن.ع، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الغير الاعتيادي، الجلسة الرابعة عشر، في (19 مايس 1927)، ص 112.
20. م.م. ن.ع، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الغير الاعتيادي لعام (1918)، الجلسة السادسة في (9 حزيران 1928)، ص 77 ص 78.
21. محمد علي كمال الدين، المصدر السابق، ص 126؛ ناجي وداعة الشريس، المصدر السابق، ص 215.

22. حيدر سعد جواد الابراهيمي، المصدر السابق، ص 92.
23. المصدر نفسه، ص 92.
24. بنين عوده عبد عطية، المصدر السابق، ص 95.
25. الهاتف، العدد (158)، السنة (4)، في (10 اذار 1939)، ص 2.
26. الهاتف، العدد (173)، السنة (5)، في (30 حزيران 1939)، ص 2.
27. الغري، العدد (32)، السنة (1)، في (21 مايس 1940)، ص 498، والعددان (40.39)، السنة (1) في (10 أيلول 1940)، ص 738.
28. بنين عوده عبد عطية، المصدر السابق، ص 138.
29. مصرف الرافدين: تأسس في عام 1941م، برأسمال قدر بحوالي (30) مليون دينار عراقي وكان اول من تراس ادارته (عدنان محمد طيار)، وله فروع داخل وخارج العراق، مؤسسة دليل المعارف، دليل المعارف 1979، (د.م، 1979)، ص 181.
30. حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج 25.
31. م.م. ن. ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة التاسعة عشر، في (5/3/1951)، ص 275.
32. البيان العدد (82)، السنة (4)، في (16 شباط 1951)، ص 278.
33. النجف، العدد (8)، السنة (1)، في (23 اذار 1957)، ص 37.
34. حسن عيسى الحكيم، المصدر السابق، ج 41، ص 116 ص 117.
35. مقتبس من تأسيس الكهرباء في النجف الاشرف، التقرير الذي رفعه عنها المهندس الميكانيكي لإدارة الاشغال العمومية، وثيقة محفوظة في خزانة الباحث علي عباس عبد الحسين.
36. حيدر سعد جواد الابراهيمي، المصدر السابق، ص 94.
37. المصدر نفسه، ص 95.
38. الهاتف، العدد (102)، السنة (3)، في (7 كانون الأول 1938)، ص 2.
39. حيدر سعد جواد الابراهيمي، المصدر السابق، ص 96 ص 97.
40. الغري، العدد (5)، السنة (1)، في (19 ايلول 1939)، ص 2.

41. م.م.ل.ك، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952، الجلسة الأولى، في (1952/3/1)، ص 11 ص 12.

42. م.م.ل.ك، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952، الجلسة الخامسة، في (1952 / 3 / 15)، ص 26 ص 27.

43. جعفر باقر محبوبة، المصدر السابق، ج 1، ص 11؛ حسن عيسى الحكيم، ج 41، ص 138 ص 139.

المصادر:

أولاً: الوثائق الغير المنشورة:

- مقتبس من تأسيس الكهرباء في النجف الاشرف، التقرير الذي رفعه عنها المهندس الميكانيكي لإدارة الاشغال العمومية، وثيقة محفوظة في خزانة الباحث علي عباس عبد الحسين.

ثانياً: الوثائق المنشورة:

1. محاضر مجلس لواء كربلاء:

- م.م.ل.ك، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952، الجلسة الأولى، في (1952/3/1).
 - م.م.ل.ك، الدورة الانتخابية الرابعة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952، الجلسة الخامسة، في (1952 / 3 / 15).
- #### 2. محاضر مجلس النواب العراقي:

- م.م.ن.ع، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة التاسعة عشر، في (1951/3/5).
- م.م.ن.ع، الدورة الانتخابية الخامسة، الاجتماع الغير الاعتيادي، الجلسة الرابعة عشر، في (1927 مايس 19).
- م.م.ن.ع، الدورة الانتخابية الثالثة، الاجتماع الغير الاعتيادي لعام (1918)، الجلسة السادسة في (9 حزيران 1928).

3. الإصدارات الحكومية:

- مؤسسة دليل المعارف، دليل المعارف 1979، (د.م، 1979).

ثالثاً: المصادر العربية والمعربة:

1. العربية:

- ايناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث (1258.1918)، ط1، (دمشق: دار صفحات، 2014).
- جعفر باقر محبوبية، ماضي النجف وحاضرها، ج 1، ط 2، (النجف: مطبعة الآداب، 1958).
- حسن الاسدي، ثورة النجف على الإنكليز، (بغداد: دار الحرية للطباعة للنشر، 1975).
- حيدر سعد جواد الابراهيم، المجتمع النجفي خلال سنوات حكم الملك غازي (1933.1939)، ط 1، (النجف: مطبعة جامعة الكوفة، 2014).
- حيدر سعد جواد المرجاني، النجف الاشرف قديماً وحديثاً، ج 2، (د. مكان: د. مط، 1988).
- عباس العزاوي، تاريخ النقود العراقية (1258.1917)، (بغداد: شركة التجارة للطباعة والنشر 1958).
- عبد الرزاق الحسني، ثورة النجف بعد مقتل حاكمها الكابتن المارشال، (بيروت: مطبعة العرفان للنشر، 1983).
- عبد العظيم عباس نصار، بلديات العراق في العهد العثماني 1534.1918، ط1، (إيران: المكتبة الحيدرية، 1994).
- علي البازركان، الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية، (بغداد: مطبعة اسد، 1945).
- علي الوردي، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي، (بغداد: مطبعة العاني للنشر، 1965).
- محمد حسين حرز الدين، تاريخ النجف الاشرف، ج2، ط1، (قم: منشورات دليل ما، 1985).
- محمد راضي ال كعيد الشمري، موقف نواب لواء كربلاء في المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي (1925.1958) ط 1، (كربلاء: مركز كربلاء للدراسات والبحوث، 2017).
- محمد علي كمال الدين، النجف في ربع قرن منذ 1908، ط1، (بيروت: دار القارئ، 2005).
- ناجي وداعة الشريس، لمحات من تاريخ النجف، ج 1، (النجف: مطبعة القضاء، 1973).
- ناهدة حسين ويسين الاسدي، النجف الاشرف في العهد العثماني الأخير والاحتلال العثماني والانتفاضات الشعبية واهم الاسر العلمية النجفية ومجالسهم، (1831.1917)، ط1، (بيروت: الدار العربية للموسوعات، 2016).

2. الكتب المعربة:

- ارنلد.ني. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولايتين، ترجمة فؤاد جميل، ج2، (بغداد: دار الشؤون الثقافية العامة للنشر، 1992).
 - ستيفن همسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة جعفر الخياط، ط4، (بغداد: د. مط، 1968).
- رابعاً: الرسائل والاطاريح الجامعية:

- بان راوي شلتاغ، الشامية في سنوات الحكم البريطاني 1918.1920، رسالة ماجستير، (جامعة القادسية: كلية التربية، 2005).

- بنين عوده عبد عطية، تطور المؤسسات الخدمية في النجف في العهد الملكي (1921.1958) (دراسة تاريخية)، رسالة ماجستير، (جامعة الكوفة: كلية التربية للبنات، 2021).
- سيف نجاح مرزة أبو صيب، تاريخ النجف الفكري في عهد المماليك (1750.1831)، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: مجلس المعهد العالي للدراسات السياسية والدولية، 2005).
- عدنان هريز الشجيري، النظام الإداري في العراق (1920.1939) دراسة تاريخية، أطروحة دكتوراه، (جامعة بغداد: كلية الاداب، 2005).
- نمير طه ياسين، بدايات التحديث في العراق 1869.1914، رسالة ماجستير، (الجامعة المستنصرية: المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكية، 1984).

خامساً: البحوث المنشورة:

- عبد الله حميد العتابي، البواكير الأولى لبلدية مدينة بغداد، التراث العلمي العربي (مجلة)، جامعة بغداد، العدد (2)، 2017.
- عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي ونعيم عبد جودة الشيباوي، الأوضاع البلدية في مدينتي النجف والكوفة من خلال التقرير البريطاني السنوي لعام 1918، حولية الكوفة (مجلة)، مكتبة مسجد الكوفة، العدد (13)، 2013.
- عدي حاتم عبد الزهرة المفرجي، شؤون مقاطعة الشامية من خلال وثائق الاحتلال البريطاني لعام 1918، مج (19)، الباحث (مجلة)، جامعة كربلاء، العدد (25)، 2017.

سادساً: المجلات والجرائد:

1. المجلات:

- الغري، العدد (32)، السنة (1)، في (21 مايس 1940)، ص 498، والعددان (39.40)، السنة (1) في (10 أيلول 1940).
- الغري، العدد (5)، السنة (1)، في (19 أيلول 1939).
- البيان العدد (82)، السنة (4)، في (16 شباط 1951).

2. الجرائد:

- الهاتفف، العدد (158)، السنة (4)، في (10 اذار 1939).
- الهاتفف، العدد (173)، السنة (5)، في (30 حزيران 1939).
- الهاتفف، العدد (102)، السنة (3)، في (7 كانون الأول 1938).
- النجف، العدد (8)، السنة (1)، في (23 اذار 1957).

سابغاً: الموسوعات:

- حسن عيسى الحكيم، المفصل في تاريخ النجف، ج 25، ط 1، (قم: مطبعة شريعت، 2009).
- كامل سلمان الجبوري، موسوعة تاريخ الكوفة الحديث 1973.1860، ط 1، ج 2، (النجف: مطبعة الغري، 1974).